



# لا تفتيا: عودوا إلى دياركم وإلا لن تغادروا الغابة أبداً

احتجاز اللاجئين والمهاجرين تعسفاً، وضربهم، وإكراههم على العودة  
"الطوعية"

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.



صورة الغلاف: حارس حدود لاتفي ينظر إلى المهاجرين المحتجزين الذين عبروا الحدود البيلاروسية – اللاتفية بجانب المنطقة الحدودية بالقرب من فارزوف، لاتفيا، 11 أغسطس/آب 2021.  
© REUTERS/Ints Kalnins

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2022 ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراف في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:

[www.amnesty.org/ar](http://www.amnesty.org/ar)

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2022

الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة  
Peter Benenson House, 1 Easton Street  
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: EUR 52/5913/2022

اللغة الأصلية: الإنجليزية

[amnesty.org](http://amnesty.org)



منظمة العفو  
الدولية

# قائمة المحتويات

4

ملخص تنفيذي

9

النتائج والتوصيات

# ملخص تنفيذي

"أعطونا أوراقًا قائلين لنا إذا عدنا إلى العراق، سنحصل على نقود  
فقلت: 'لا أريد نقودًا، وإذا عدت إلى العراق فستعرض حياتي  
للخطر'. وكان [الضباط اللاتفيون] يقولون: 'إنها ليست مشكلتي'...  
فقلنا لهم: 'نريد محامياً، أين الأمم المتحدة، أين حقوقنا؟' فقالوا لنا:  
'أنتم جميعاً، لا شيء لكم في لاتفيا، لا حقوق لكم'."

عمر، رجل من العراق عمره 28 عامًا، في لاتفيا بين خريف 2021 وأواخر يناير/كانون الثاني 2022.

مع اقتراب المهاجرين واللجئين من حدود بيلاروس مع الاتحاد الأوروبي في بداية صيف 2021 أعلنت لاتفيا، وليتوانيا، وبولندا بأن تحركاتهم هي نتيجة "هجوم هجين" من جانب حكومة لوكاشنكا. وسرعان ما وضعت الدول الثلاث الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدابير سمحت بالإعادة القسرية والعنيفة غالبًا للأشخاص إلى بيلاروس، فعطّلت عمليًا حقهم في طلب اللجوء. وتفاعست هذه الدول عن حماية الأفراد والأسر من أفعال بيلاروس التي سعت إلى استخدام اللاجئين والمهاجرين كأدوات لأغراض سياسية، وارتكبت في الحقيقة مجموعة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ضدهم أيضًا. وبدا أن المفوضية الأوروبية تتفاوض بالكامل عن التدابير التي اتخذتها الدول الثلاث، حيث سافت سرديّة "التهديد الهجين".

وكما تشير تجربة عمر عن حق، لم تكن هناك أي حقوق للأشخاص الذين حاولوا الدخول إلى لاتفيا من بيلاروس. وبدلاً من ذلك، انتهكت السلطات اللاتفية الحق في طلب اللجوء وأرغمت الأشخاص بصورة غير قانونية وعنيفة غالبًا على العودة باتجاه بيلاروس في عمليات صد متكررة، ومارست التعذيب والمعاملة السيئة ضدهم، وعرضت العديد منهم للاستخدام المفرط للقوة، واحتجزت الأشخاص تعسّفًا في مواقع سرية، بما يصل ربما إلى حد الإخفاء القسري في بعض الحالات. إن مجموعة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جهات لاتفية تابعة للدولة وعناصرها - كما يعكسها هذا التقرير - طويلة وصادمة، وتمثل تناقضًا صارخًا مع الطريقة التي جرى فيها الترحيب في لاتفيا بالأشخاص الهاربين من الحرب في أوكرانيا.

وعلى خطى بولندا وليتوانيا، اعتدّت لاتفيا في 10 أغسطس/آب 2021 بحالة طوارئ ومددتها بصورة متكررة. وتجزّرت حالة الطوارئ هذه للسلطات القيام بعمليات إعادة بإجراءات مقتضية، وبالتالي غير قانونية تُعرف باسم عمليات الصد، وتُعطّل الحق في طلب اللجوء في أربع مناطق على الحدود مع بيلاروس. وقد أبقّت السلطات اللاتفية على حالة الطوارئ حتى الآن، برغم التراجع المثبت للحركات بمرور الوقت، واعترافها هي أن عدد محاولات الدخول - 6,676 محاولة اعتبارًا من 25 مايو/أيار 2022 - كانت نتيجة عمليات عبور متعددة للأشخاص أنفسهم. وعلى أي حال، فإن الاعتداد بحالة طوارئ في مثل هذه الظروف غير مبرر بموجب القانون الأوروبي أو الدولي.

وكما جرى التنويه، فإن المواجهة القمعية للاجئين والمهاجرين على الحدود البيلاروسية تتعارض تعارضًا صارخًا مع التعبئة السريعة التي قامت بها لاتفيا لاستقبال ما يربو على 35,000 شخص (حتى تاريخه)

فروا من أوكرانيا وإتاحة ملاذ لهم، بما في ذلك اتخاذ إجراءات تضمن لهم أوضاعًا معيشية كافية، وغير ذلك من أشكال الدعم المادي في لاتفيا.

ويوثق هذا التقرير الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان - ومن ضمنها الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي - التي ارتكبتها حراس الحدود اللاتفيون وغيرهم من الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون بالتعاون مع قوات خاصة غير محددة الهوية يرتدي أفرادها ملابس سوداء، ويحملون أسلحة، ويغطون وجوههم (بشار إليهم بـ"كوماندوس") وذلك ضد اللاجئين والمهاجرين على حدود لاتفيا مع بيلاروس وفي مرافق الاحتجاز ابتداءً من يوليو/تموز - أغسطس/آب 2021. وتُنسب الأوصاف المتسقة المقدمة من قبل الأشخاص الذين أُجريت مقابلات معهم من أجل هذا البحث معظم الانتهاكات إلى عناصر الكوماندوس مجهولي الهوية الذين بدأوا أنهم يعملون تحت قيادة حراس الحدود اللاتفيين و/أو بالمعرفة المباشرة لحراس الحدود بأفعال أفراد الكوماندوس. وقد عملت هذه القوات الخاصة كعناصر لدولة لاتفيا.

وتشمل الانتهاكات التي وثّقها هذا البحث عمليات الإعادة القسرية العنيفة والمتكررة بإجراءات مقتضبة على الحدود مع بيلاروس، في انتهاك لواجب عدم الإعادة/القسرية، والاحتجاز التعسفي والسري في مواقع غير معلنة في الغابة اللاتفية الذي ربما يرقى إلى مستوى حالات الإخفاء السري، والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة المحظورة التي تصل في بعض الحالات إلى حد التعذيب، والمضايقة، والترهيب، والعنف، ما أجبر الأشخاص على قبول عمليات الإعادة "الطوعية" إلى بلادهم تحت الضغط المفرط أو الإكراه أو عن طريق الخداع. ويوضح البحث كيف أنه - في بعض الحالات - تجاهلت السلطات اللاتفية والمنظمة الدولية للهجرة أقوال الأشخاص الصريحة بأنهم يُجبرون على العودة رغماً عنهم. كذلك يوثق البحث الاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين، بمن فيهم الأطفال المصحوبون وغير المصحوبين بذويهم، والانتهاكات المصاحبة لحقوقهم الإجرائية، ومن ضمنها الحق في سبيل انتصاف فعال والحق في الإصغاء إليهم.

وتستند النتائج التي توصل إليها هذا التقرير إلى مقابلات مستفيضة عن بعد ووجهًا لوجه، وغير ذلك من المخاطبات الخطية مع 17 لاجئًا ومهاجرًا دخلوا أو حاولوا الدخول إلى لاتفيا من بيلاروس منذ يوليو/تموز 2021، فضلًا عن سجلات المحاكم، وأوامر العودة، والصور الفوتوغرافية، ومقاطع الفيديو التي أطلعنا عليها الأشخاص الذين أُجريت مقابلات معهم تأييدًا لرواياتهم. ويغطي التقرير حوادث وقعت بين يوليو/تموز 2021 وأبريل/نيسان 2022.

وقد زار وفد تابع لمنظمة العفو الدولية لاتفيا من 7 إلى 11 مارس/آذار 2022، بما في ذلك "مركز إيواء الأجناب المحتجزين" في موتسنيياكي، ومركز الاستقبال المفتوح في موتسنيياكي، حيث التقى المندوبون بالمحتجزين، واللاجئين، والمهاجرين الذين جرى إيوؤهم في مركز الاستقبال، وبالموظفين. ولعبت المقابلات والمخاطبات عن بعد ووجهًا لوجه مع السلطات اللاتفية، وأفراد الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس)، ومع ممثلي وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والباحثين المستقلين، والمحامين - دورًا أساسيًا في هذا البحث.

## حالة طوارئ حقوقية

لا يمكن تبرير نطاق الانتهاكات التي تعرّض لها الأفراد والعائلات على أيدي الجهات اللاتفية التابعة للدولة وعناصرها على الحدود مع بيلاروس كاستخدام مشروع للسلطات الاستثنائية في وقت الطوارئ. ولم تكن حالة الطوارئ، كما اعتدت بها لاتفيا، ضرورية ولا متناسبة حسبما يقتضي قانون الاتحاد الأوروبي والقانون الإقليمي والدولي.

وعلى وجه الخصوص، عندما تُقارَن المعاملة المتباينة للمهاجرين واللاجئين الذين يعبرون من بيلاروس مع الموقف الذي أبدى تجاه الأعداد الأكبر بكثير للأشخاص الفارين من أوكرانيا، فإنها تشير إشارة شديدة الوضوح إلى مقارنة عنصرية وقائمة على التمييز في جوهرها تجاه اللاجئين والمهاجرين من غير العرق الأبيض.

إن المعاملة المتباينة للمهاجرين واللاجئين العابرين من بيلاروس، وخاصة عند مقارنتها مع الموقف الذي أبدى تجاه الأعداد الأكبر بكثير للأشخاص الفارين من أوكرانيا، تُظهر جليًا اتباع مقارنة جوهرها العنصرية والتمييز تجاه اللاجئين والمهاجرين من غير العرق الأبيض.

وبين أغسطس/آب 2021 و25 مايو/أيار 2022، لم يُخَرَج من منطقة الحدود البيلاروسية إلا 156 شخصًا دخلوا "على نحو غير نظامي" من بيلاروس، وسُمح لهم بالدخول إلى لاتفيا "لأسباب إنسانية"، في حين احتُجز 508 أشخاص فيما يتعلق بعمليات العبور غير النظامية بين عام 2021 وأبريل/نيسان 2022. أما الذين سُمح لهم بالدخول إلى لاتفيا من حدود بيلاروس بصورة استثنائية، فقد مُنعوا عمومًا من تقديم

طلبات لجوء. ولم يُعدّل إلا في أبريل/نيسان 2022 الأمر الصادر بشأن حالة الطوارئ للسماح بقبول طلبات اللجوء في مركز الاحتجاز في داوغاوبيلز وعند نقاط العبور الحدودية. وتظل بقية الأراضي الحدودية منطقة محظورة لأغراض اللجوء.

وعندما زارت منظمة العفو الدولية لانفيا في مارس/آذار 2022 ووثقت الشهادات المؤلمة التي أدلى بها أشخاص تعرّضوا لمضايقات على الحدود البيلاروسية، كانت لانفيا قد استقبلت أصلاً 6,300 شخص فرّوا من أوكرانيا. وقد جرى الترحيب بالأشخاص القادمين من أوكرانيا في ريفغا وقُدّم لهم الطعام الساخن والملابس الدافئة والمأوى، ووجهوا نحو إجراءات تسجيل منظم أو مُكّنوا من العبور بأمان إلى دول أخرى في أوروبا.

## الانتهاكات في الغابة اللاتفية

كانت فرص الأفراد والعائلات - الذين يصطحب بعضهم أطفالاً صغاراً - على الحدود مع بيلاروس مختلفة اختلافاً شديداً. إذ ظل الأشخاص عالقين في مناطق الغابات على الحدود طيلة أسابيع أو أشهر، مُعرّضين لدرجات البرودة القارسة وابتوا ضحايا لعمليات الإعادة بإجراءات مقتضية بصورة متكررة وغالباً عنيفة إلى بيلاروس، في انتهاك لحظر عمليات الطرد الجماعي ولواجب عدم الإعادة القسرية.

وذكر الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم من أجل هذا البحث أن لدى عبورهم إلى لانفيا، بادر الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون - الذين بدا في معظم الحالات أنهم حرس الحدود - إلى إلقاء القبض عليهم بشكل نموذجي وتسليمهم إلى عناصر الكوماندوس. وفي بعض الحالات كان عناصر الكوماندوس يعيدونهم مباشرة إلى بيلاروس. وفي حالات أخرى، كان الأشخاص - بين عمليات الإعادة المتكررة بإجراءات مقتضية إلى بيلاروس - يُحتجزون في خيم يتولاها عناصر الكوماندوس أو يظلون عالقين في الغابة. وغالباً ما كانت هواتف الأشخاص تُصادر عند إلقاء القبض عليهم، حتى لا تكون لديهم أي فكرة عن مكان وجودهم وحتى لا يستطيعون الاتصال بالعالم الخارجي.

## الاحتجاز التعسفي والسري والإخفاء القسري المحتمل

في عدة حالات، ذكر الأشخاص بأنه في أوقات مختلفة في عامي 2021 و2022 نقلهم عناصر الكوماندوس واحتجزوهم في خيم نُصبت في مواقع غير معلنة على الحدود. واحتُجز الأشخاص لفترات متفاوتة من الوقت وغالباً بدون الحصول على أي وسائل اتصال بالعالم الخارجي (لأن السلطات عمومًا صادرت هواتفهم). واعترفت السلطات اللاتفية فقط بأنها استخدمت هذه الخيم على الحدود كمواقع إنسانية. بيد أن الأشخاص وصفوا الخيم بأنها كانت تُستخدم كنقطة انطلاق لعمليات الإعادة القسرية غير القانونية يوميًا، غالباً لمدد تصل إلى شهور. وإن الملابس المحيطة بعمليات نقل الأشخاص إلى الخيم، والأوضاع السائدة فيها، والمعاملة التي تحملها الأشخاص على أيدي عناصر الكوماندوس هناك، تشير بقوة إلى أن الخيم كانت موازية لمرافق احتجاز غير رسمية استُخدمت لحرمان المهاجرين واللاجئين بصورة غير قانونية من حريتهم وكمواقع "لتنظيم" عمليات الإعادة غير المشروعة وتنفيذها.

وذكر الأشخاص الذين أمضوا وقتاً في الخيم بأنهم زُودوا بالحد الأدنى من الغذاء، مستذكّرين بأن الخيم كانت تقتصر إلى مرافق الاستحمام أو المرافق الصحية، حيث كان "المرحاض" الوحيد عبارة عن حفرة في الأرض خارج الخيمة. وعلى عكس زعم الحكومة بأن الخيم كانت مواقع "إنسانية"، أفاد الأشخاص بأن عناصر الكوماندوس قيدوهم بشدة من ناحية حرية تنقلهم إلى الخارج وحتى داخل الخيم، وأشاروا إلى وجود أفراد كوماندوس مسلحين ومركبات تحيط بالخيم. وفي بعض الحالات، ذكر الأشخاص أنهم تعرّضوا للعنف من جانب أفراد الكوماندوس أو شهدوا ذلك بسبب "سوء سلوك" مزعوم أو كإجراء عقابي لعدم الانصياع لتعليمات مثل الأوامر بإبقاء رؤوسهم منخفضة، وعدم النظر حولهم في محاولة لمنع الأشخاص من الشعور بالراحة.

وبما أن السلطات اللاتفية صادرت هواتف الأشخاص ووثائقهم، فقد منعتهم من البقاء على اتصال مع أسرهم أو معارفهم في العالم الخارجي. وقد ذكر رجل عراقي بأنه خلال فترة تواجده على الحدود اللاتفية بين ديسمبر/كانون الأول 2021 وأواخر فبراير/شباط 2022 انقطع اتصاله بأسرته لأن هاتفه أخذ منه. وخلال هذا الوقت، اتصلت أسرته بتمثيل دبلوماسي للعراق للاستفسار عن مكانه؛ لأنها لم تدر أين هو. وقد أكد شخص آخر بصورة منفصلة تسلسلاً مشابهاً للأحداث. كما ذكرت المنظمة غير الحكومية المسماة "أريد مساعدة اللاجئين" والباحثة المستقلة ألكسندرا جولكينا بأن كلاً منهما تلقى اتصالات من أقرباء ما يفوق 30 لاجئاً ومهاجرًا يُخشى أن يكونوا قد فُقدوا في لانفيا.

بإقدام السلطات اللاتفية على احتجاز المهاجرين واللاجئين داخل خيم في مواقع غير محددة وغير معروفة أو تركهم بخلاف ذلك عالقين على الحدود - بدون وسيلة اتصال أو بدائل أمانة لنقلهم ذهاباً وإياباً

على نحو متواصل وعنيف بين لاتفيا وبيلاروس - تكون قد تصرفت على نحو ينتهك حظر "الاحتجاز السري" وربما تكون قد خرقت في بعض الحالات الحظر المطلق للإخفاء القسري.

### تسجيل بيانات الأشخاص أثناء وجودهم على الحدود

في حين تُصر السلطات اللاتفية على أن حرس الحدود لم يحتفظوا بسجلات للأشخاص الذين حاولوا عبور الحدود أو يتعرفوا على هوياتهم، فإن الموظفين قد طَبَّقوا في الحقيقة نظامًا لتسجيل الأشخاص الذين ألقوا القبض عليهم. فقد ذكر بعض الأشخاص أنه التُقِّطت صور لهم وأخذت بصمات أصابع أيديهم بواسطة معدات متخصصة على الحدود. وتحدث آخرون عن احتفاظ السلطات اللاتفية "بقوائم" بأسماء الأشخاص الموجودين عند الحدود، وبذلك تمكَّنت من تسجيل مدة بقائهم هناك وتنظيم عمليات الإعادة.

### أفعال تصل إلى حد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة الإنسانية أو المهينة

ذكر أشخاص في عدة حالات أنهم تعرَّضوا مباشرة للعنف أو شهدوا استخدامه ضد آخرين أثناء فترة تواجدهم على الحدود أو في مرافق الاحتجاز. ووُصِف عناصر الكومانديوس بالمرتكبين الرئيسيين للعنف الذي وصل في بعض الحالات إلى حد التعذيب. وقد شعر الناس بالأسى من الاستخدام القاسي وغير المبرر لأجهزة الصعق بالصدمة الكهربائية على مختلف أنحاء أجسادهم، ومن ضمنها الأعضاء التناسلية. وتعدُّ هذه الممارسة تعذيبًا - وهي جريمة بموجب القانون الدولي - وينبغي التحقيق في هذه المزاعم بصورة ملحة وفعالة ومستقلة. كذلك ذكر أشخاص بأن السلطات اللاتفية اعتدت عليهم بالضرب عبر توجيه الركلات واللكمات لهم وتعريضهم لأشكال أخرى من التصرفات التي انتهكت حظر المعاملة الإنسانية والمهينة. وكان العنف يُستخدم أحيانًا لترهيب الأشخاص أو كشكل من أشكال القصاص أو العقاب لأولئك الذين يُتصوَّر بأنهم أساءوا التصرف. واستُخدم الإكراه أيضًا - بما في ذلك العنف - لإرغام الناس على العودة "الطوعية" إلى بلدانهم الأصلية.

### إرغام الأشخاص أو تهديدهم للقبول "بعمليات العودة الطوعية"

ذكر الأشخاص في بعض الحالات بأنه لم يكن أمامهم من سبيل للخروج من المنطقة الحدودية إلا الموافقة على العودة إلى بلدانهم "طوعية". وقد "وافق" بعض الأشخاص على العودة بعد أن أمضوا فترات مطولة في الخيم أو تقطعت بهم السبل في المنطقة الحدودية في أوضاع معيشية مزرية. وفي بعض الحالات وافقوا عقب الأذى البدني أو التهديدات. وذكر أشخاص آخرون بأنهم ضلُّوا أو أرغموا على التوقيع على أوراق العودة بعد نقلهم إلى مرافق الاحتجاز أو مراكز الشرطة. وتتعلق حوادث عديدة من هذا النوع بمركز الاحتجاز في داوغاوبيلز، لكن بعض الأفراد أشاروا إلى أن السلطات اللاتفية أرغمتهم على الموافقة على العودة في مرفق بدا أنه مركز الاحتجاز في موتسنيافي.

لقيت محاولات المحتجزين في مرافق الاحتجاز للإبلاغ عن الانتهاكات التي عانوها على الحدود آذانًا صماء. وذكر بعض الأشخاص أن أخصائيي الحالات - وهو عضو في حرس الحدود - تجاهل مزاعمهم بشأن إرغامهم على العودة أو تضليلهم كي يعودوا أو ترهيبهم بشكل حثيث. وزعم أشخاص أيضًا بأنه خلال جلسات المحاكمة تجاهل القضاة أو رفضوا مزاعمهم بأنهم تعرَّضوا للعنف أو أرغموا على توقيع وثائق لم يريدوا توقيعها أو لم يفهموها.

### دور المنظمة الدولية للهجرة في انتهاك إجراءات العودة الطوعية

في حالتين موثقتين، تجاهل مندوب المنظمة الدولية للهجرة في لاتفيا الأدلة التي تبين أن الأشخاص الذين نُقلوا في إطار إجراءات العودة "الطوعية" لم يعطوا موافقتهم الحقيقية على العودة. واستذكر أحد الأشخاص أنه بينما كان في المطار، أعطاه رجل - يُفترض أنه مندوب المنظمة الدولية للهجرة - 100 يورو قبل رحلة عودته بالطائرة في فبراير/شباط 2022. وتذكر أنه أبلغ الرجل صراحة أنه لا يريد العودة، لكن الرجل تجاهله. وبنضمّن هذا التقرير معلومات إضافية استُمدت من بحوث مستقلة أخرى أشارت أيضًا إلى أن المنظمة الدولية للهجرة تجاهلت الأقوال الصريحة لأشخاص آخرين بأنهم لا يريدون العودة. وتظل هناك بواعث قلق جدية تتعلق بالدور الذي أدته المنظمة الدولية للهجرة في العودة "الطوعية" للأشخاص من لاتفيا، لاسيما وأن الحصول على اللجوء كان مقيّدًا بشدة بموجب أنظمة حالة الطوارئ.

### انتهاك حقوق المحتجزين، وإساءة استخدام الحجر، واحتجاز الأطفال

انتهى المطاف بالأشخاص الذين نُقلوا بصورة استثنائية من الحدود إلى لاتفيا منذ صيف 2021 – ومن ضمنهم الأطفال – بشكل ساحق في مرافق احتجاز. ويُعدّ الاحتجاز الروتيني أو التلقائي المتعلق بالهجرة تعسفيًا، وبالتالي غير قانوني. وقد شاهدت منظمة العفو الدولية مباشرةً احتجاز الأطفال لأغراض الهجرة وجمعت شهادات تشير إلى ذلك. وهذه الممارسة محظورة بموجب القانون الدولي؛ إذ إنها لا يمكن بتاتًا أن تكون في مصلحة الطفل الفضلى.

ويساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق جدية إزاء الحصول على الحقوق الإجرائية للمحتجزين في مركزي موتسنيياكي وداوفاوبيلز، بما في ذلك الحصول على معلومات ومساعدة قانونية واتصال بالعالم الخارجي. وتطال بواعث القلق هذه قدرة المنظمات غير الحكومية والجهات المستقلة على الوصول إلى المحتجزين ومساعدتهم بفعالية.

كما يشير هذا البحث إلى أنه في بعض الحالات لجأت السلطات اللاتفية إلى تدابير الحجر المستخدمة لمكافحة فيروس كوفيد-19 لفرض قيود تعسفية على حرية المحتجزين بغية معاقبتهم.



# النتائج والتوصيات

من الصعب التوفيق بين الاستجابة السخية لدول الاتحاد الأوروبي لقرابة خمسة ملايين شخص فروا من أوكرانيا وبين العنف أو الانتهاك أو الإهمال الواضح الذي مارسه بعض هذه الدول بحق اللاجئين والمهاجرين على الحدود مع بيلاروس.

ومنذ أغسطس/آب 2021، استغلت السلطات اللاتفية صلاحيات الطوارئ غير المبررة لاستهداف جماعات معينة من اللاجئين والمهاجرين من غير العرق الأبيض، وحرمتهم على نحو ممنهج من الحصول على اللجوء، وضايقتهم، وأكراهتهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية تحت الضغط. وينبغي على لاتفيا أن تسحب فوراً أمر إعلان حالة الطوارئ وأن تُحجم في المستقبل عن الاعتداد بحالة طوارئ أو إجراءات استثنائية أخرى للانتقاص من الواجبات المترتبة على الدولة تجاه حقوق الإنسان في سياق الهجرة. وينبغي إعادة العمل فعلياً بالحق في الحصول على اللجوء في كافة الأراضي بدون استثناء، بما في ذلك من خلال ضمان أن تكون إمكانية تقديم طلبات اللجوء عند نقاط العبور الحدودية عملية وفعّالة.

وينبغي على السلطات اللاتفية أن تُجري على نحو عاجل وفعال ونزيه تحقيقات في كافة مزاعم الانتهاكات المستمدة من هذا التقرير، ومن بينها انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة في إجراءات اللجوء والعودة، وأن تمنح الضحايا سبيل انتصاف سريعاً، ويتضمن ذلك إعادة الحرية للأشخاص المحتجزين تعسفاً أو بدون حصولهم على إجراءات فعالة للجوء، وإعادة إدخال أولئك الذين أبعدها بصورة غير قانونية. وفي سبيل هذه الغاية، يتعين على السلطات اللاتفية إنشاء آلية مراقبة حدودية مستقلة مزودة بالإمكانات والوسائل والاستقلالية الكافية.

ويجب على السلطات اللاتفية أن تضع حدًا نهائيًا - في القانون والممارسة - للاستخدام الممنهج للاحتجاز المرتبط بالهجرة ضد الأشخاص الذين يُدخلون من الحدود ولاحتجاز الأطفال المصحوبين وغير المصحوبين بذويهم. كذلك ينبغي عليها ضمان الدخول النظامي وغير المقيد للمنظمات غير الحكومية والمراقبين المستقلين إلى المرافق الحدودية ومرافق الاحتجاز، ومعاملة المحتجزين وفق القانون والمعايير الدولية.

وينبغي اتخاذ خطوات حاسمة وعاجلة، بما في ذلك مع المنظمة الدولية للهجرة، تكفل استناد عمليات العودة الطوعية إلى موافقة الأشخاص الحرة والمستنيرة حصراً، بدون أي نوع من الإكراه، والتحقيق في الحوادث الواردة في هذا التقرير، وسواه من التقارير، التي يُكره أو يُضلل فيها الأشخاص كي يعودوا "طواعية".

ويتعين على لاتفيا أن تُعيد النظر في قوانينها وسياساتها وممارساتها الرجعية والمسببة والقائمة على التمييز في سياق الهجرة المبينة في هذا التقرير. وينبغي على السلطات اتخاذ تدابير عاجلة الآن تكفل أن تعود لاتفيا إلى الأوضاع التي تحترم وتحمي مبادئ اللجوء الأوروبية والواجبات المترتبة على البلاد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

منظمة العفو الدولية حركة  
عالمية لحقوق الإنسان عندما  
يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر  
يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

[www.facebook.com/AmnestyArabic](http://www.facebook.com/AmnestyArabic)



AmnestyAR@



اتصل بنا

[info@amnesty.org](mailto:info@amnesty.org)



[mena@amnesty.org](mailto:mena@amnesty.org)

+44 (0)20 7413 5500



# لاتفيا: عودوا إلى دياركم وإلا لن تغادروا الغابة أبدًا

احتجاز اللاجئين والمهاجرين تعسّفًا، وضربهم، وإكراههم على العودة  
"الطوعية"

في أغسطس/آب 2021، أعلنت لاتفيا حالة طوارئ على الحدود مع بيلاروس، فمنعت بذلك الأشخاص من طلب اللجوء وأضفت الصفة القانونية على عمليات الصد. وقد تصاعدت إساءة لاتفيا لسلطات الطوارئ لتتحول إلى أفعال تشكل تعذيبًا وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاحتجاز التعسفي، واستخدام التهيب والعنف لإرغام الأشخاص على العودة "طوعية". وبينما سعت لاتفيا إلى صد اللاجئين والمهاجرين المنتمين إلى أقليات عرقية أو إثنية، رحّبت بـ 35,000 لاجئ من أوكرانيا.



منظمة العفو  
الدولية

رقم الوثيقة: EUR 52/5913/2022  
اللغة الأصلية: الإنجليزية

[amnesty.org](https://www.amnesty.org)